Arabic Summary

Arabic Summary

الملخص العربي

يهدف مشروع تعزيز التكيف مع التغير المناخي في منطقتي الساحل الشمالي ودلتا النيل في مصر (ECCADP) إلى حماية تلك المناطق من مخاطر الفيضانات الساحلية الناجمة عن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر وأحداث العواصف الشديدة المتكررة، وذلك من خلال من خلال آليات وتدابير وإجراءات بسيطة تعتمد على البيئة ومواردها والتي تم دراستها من الناحية الفنية والهندسية بعناية ووضع التصميم الهندسي لها. تتمثل تلك الإجراءات في إنشاء كثبان رملية بطول 69 كم في خمس مناطق على امتداد الساحل الشمالي لدلتا النيل وهي المناطق الأكثر عرضة لخطر الفيضانات الساحلية والتي تم تحديدها من خلال العديد من الدراسات الفنية والهندسية.

وعادةً ما ينتج عن تنفيذ تدابير وإجراءات التأقلم مع الأخطار المتعلقة بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر بالمناطق الساحلية عدد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية – المباشرة وغير المباشرة - على المجتمعات المحلية بتلك المناطق. في هذا السياق، يمكن أن يلعب التقييم الاجتماعي والاقتصادي دورًا أساسيًا في دراسة التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وتقدير أهم التداعيات الناجمة عن تدابير التأقلم المقترحة، مع تحديد أهم المجموعات الأكثر تأثراً بتلك التداعيات بالمجتمع.

وبشكل عام يهدف مكون الدراسة الاجتماعية والاقتصادية بالمشروع إلى:

- فهم وتحديد أهم الخصائص المميزة للظروف الاجتماعية والاقتصادية بمجتمعات مناطق الدراسة الخمس المختارة.
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لأعمال الحماية المقترحة من قبل المشروع.
- تطوير آلية للتعامل مع الشكاوي التي قد يطرحها الأطراف المعنية نتيجة لأعمال الحماية المقترحة بمناطق الدراسة الخمس.
- صياغة عدد من المقترحات والخطوات الاسترشادية لتنمية المجتمعات المحلية بمناطق الدراسة الخمس.
- وضع وتصميم خطة لأنشطة بناء القدرات في مجال دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية تستهدف الموارد البشرية بهيئة جماية الشواطئ .

اتسمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات بمناطق الدراسة الخمس بعدد من أوجه التشابه الرئيسية. على سبيل المثال، لم تكن هناك اختلافات جوهرية بين تلك المناطق من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات بتلك المناطق. حيث تشابه إلى حد ما التركيب العمري للسكان بالمناطق الخمس واتسم بارتفاع فئة السكان من صغار السن (أقل من 15 عامًا)، وهو ما يعني الحاجة إلى توفير المزيد من الخدمات والبنية التحتية بتلك المناطق لمواكبة التزايد المستمر في الطلب

على الخدمات والمرافق والمتوقع استمراره في المستقبل القريب. بناءًا على ذلك، يُعد توفير الخدمات التي تستهدف هذه الفئة العمرية جزءًا أساسيًا من أي خطط تطوير للمجتمعات بهذه المناطق. كذلك اتضح تنوع الأطراف المعنية والمجموعات المستهدفة في المناطق الخمسة، مما يعني الحاجة إلى مشاركتهم والتشاور معهم عند إعداد الخطوط الاسترشادية لتنمية تلك المجتمعات.

في المقابل اتسمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات بمناطق الدراسة الخمس بعدد من نقاط الاختلاف فيما بينها، تمثلت اهم تلك النقاط في تباينها من حيث درجة تعرضها لمخاطر الفيضانات الساحلية وبالتالي درجة تأثرها تبعاً لاختلاف خصائص الموضع الجغرافي لتلك المناطق تنوع بعض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، فمن المتوقع أن يتفاوت حجم الآثار الناجمة عن الفيضانات الساحلية وإطارها المكاني من منطقة لأخرى من المناطق الدراسة الخمس. أيضًا، تحتوي كل منطقة على مجموعة معينة من الأطراف المعنية والمجموعات المستهدفة التي يجب تحديدها بعناية لضمان مشاركتها والتشاور معها خلال مرحلة العمل الميداني. تشير نقاط الاختلاف هذه إلى ضرورة تطبيق منهجيات مختلفة بمناطق الدراسة المختلفة – تتناسب مع ظروف كل منطقة - سواء عند تحديد وتقييم الآثار المتوقعة أو إعداد الخطوط الاسترشادية لتنمية المجتمعات المحلية بتلك المناطق.

أظهر التقييم الاجتماعي والاقتصادي للآثار المتوقعة لأعمال الحماية المقترحة من جانب المشروع بمناطق الدراسة الخمس أنه على الرغم من أن معظم الأجزاء الواقعة جنوب الطريق السريع الساحلي الدولي بتلك المناطق لا تتعرض للفيضانات الساحلية في الوقت الحالي، إلا أنه من المتوقع أن تزداد إمكانية تعرض تلك المناطق للفيضانات الساحلية في المستقبل في ظل السيناريوهات المختلفة لارتفاع سطح البحر في المستقبل. يتضح ذلك بشكل خاص في منطقتين؛ منطقة غرب اشتوم الجميل الجديد بمحافظة بورسعيد ومنطقة غرب مدينة جمصة الجديدة بمحافظة الدقهلية، حيث من المتوقع أن تتعرض مساحات كبيرة من المنطقتين بدرجة كبيرة للفيضانات الساحلية والغرق بحلول عام 2065 في ظل السيناريو (RCP8.5).

كما اتضح أن للفيضانات الساحلية آثار بالغة في مجال دعم جهود التنمية بتلك المناطق من خلال توفير حماية للأنشطة التنموية بها هذا بالإضافة إلى دورها في حماية الأصول والموارد الموجودة بتلك المناطق من التدمير. وهو ما يؤكد على أهمية أعمال الحماية المقترحة من جانب المشروع لما لها من الآثار الإيجابية المتعددة على تلك المناطق والتي من المتوقع أت تتزايد في ظل السيناريوهات المحتملة لارتفاع سطح البحر في المستقبل.

بناءً على ذلك، يمكن تقدير القيمة الاقتصادية لتلك الآثار الإيجابية لأعمال الحماية المقترحة من خلال قيمة الضرر الذي يمكن تجنبه نتيجة لهذه الأعمال وما يترتب عليه من حفظ للأصول الموارد بمناطق الدراسة الخمس. في هذا الإطار، تم تقدير القيمة الاقتصادية لأعمال الحماية المقترحة بنحو 275 مليون جنيه في حالة منطقة غرب أشتوم الجميل الجديد بمحافظة بورسعيد. كذلك يمكن تقدير القيمة الاقتصادية للآثار الإيجابية لأعمال الحماية من خلال تكلفة الفرصة البديلة للمناطق المعرضة للفيضانات الساحلية. في هذا الصدد، تم تقدير الآثار الإيجابية لأعمال الحماية المقترحة بحوالي 1194 مليون جنيه في حالة منطقة غرب البرلس بمحافظة كفر الشيخ. في حين تم تقدير هذه القيمة بحوالي

275 مليون جنيه في حالة غرب أشتوم الجميل بمحافظة بورسعيد، وبذلك يصل إجمالي القيمة الاقتصادية للتأثيرات الإيجابية، في موقعين فقط من المواقع الخمسة إلى حوالي 1469 مليون جنيه.

أمافي حالة الثلاث مناطق المتبقية من مناطق الدراسة للمشروع والتي تتوطن بها مدن جديدة كما هو الحال في حالة منطقة غرب مدينة دمياط الجديدة أو تم تخصيص أجزاء منها لتشييد مدن جديدة كما هو الحال في منطقة غرب مدينة جمصة الجديدة ومنطقة غرب مصب رشيد فقد تم تقدير هذه القيمة بقيمة الأصول والاستثمارات القائمة أو المخصصة التي يمكن أن تحميها أنشطة المشروع والتي بلغت حوالي 191 مليار جنيه في حالة منطقة غرب مدينة دمياط الجديدة ومنطقة غرب مدينة جمصة الجديدة، في حين بلغت هذه القيمة حوالي 1.5 مليار جنيه في حالة منطقة غرب مصب رشيد. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه على الرغم من حدوث تأثيرات اقتصادية إيجابية في منطقة غرب مصب رشيد، إلا أن نقص المعلومات حول دور أعمال الحماية في هذه المنطقة وكيفية دمج أعمال الحماية المقترحة مع الأعمال والمنشآت المخطط تنفيذها في تلك المناطق (مثل الممشى الساحلي) يحول دون الوصول إلى تقدير دقيق لتلك الآثار.

لذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من المشاورات مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتنسيق تنفيذ أعمال الحماية المقترحة في حالة مناطق الدراسة الثلاث: منطقة غرب رشيد بمحافظة البحيرة والتي تخصيصها لإنشاء مدينة رشيد الجديدة، ومنطقى غرب دمياط الجديدة بمحافظة دمياط والتي توجد بها مدينة دمياط الجديدة، ومنطقة غرب مدينة جمصة الجديدة والتي يجري بها حالياً إنشاء مدينة المنصورة الجديدة. كذلك هناك حاجة ماسة أيضاً إلى مزيد من التشاور مع المؤسسات الصناعية ومطوري العقارات في حالة منطقة غرب أشتوم الجميل الجديد بمحافظة بورسعيد لتنسيق تنفيذ أعمال الحماية بالمنطقة.

وعلى الرغم من أن التقييم الاقتصادي قد أثبت أن التأثيرات الإيجابية لأعمال الحماية المقترحة من جانب المشروع تتجاوز التأثيرات السلبية – إن وجدت- إلا أن هناك حاجة - في بعض مناطق الدراسة الخمس - إلى بذل جهود متضافرة لرفع مستوى الوعي بالمشروع وأعمال الحماية المقترحة لدى الأطراف المعنية والفئات المستهدفة وأفراد المجتمعات المحلية للحد من مخاوف السكان من أنشطة المشروع وأعمال الحماية المرتبطة بها وزيادة درجة قبولهم للمشروع وأنشطته.

وقد أمكن، من خلال العمل الميداني والتشاور مع الأطراف المعنية والمجموعات المستهدفة في مناطق الدراسة، تحديد عدد من القضايا والمشاكل الرئيسية ذات الأولوية للمجتمع المحلي في حالة كل من منطقة غرب البرلس بمحافظة كفر الشيخ، ومنطقة غرب أشتوم الجميل الجديد بمحافظو بورسعيد. ويمكن تلخيص أهم تلك المشاكل فيما يلي:

- عدم وجود شبكات الصرف الصحي
- قلة فرص العمل للنساء في المنطقة
- محدودية فرص المرأة لتعزيز قدراتها
- عدم وجود مدارس ثانوية

- عدم وجود مراكز للرعاية الصحية
- انقطاع إمدادات الطاقة والمياه بشكل متكرر خلال فصل الشتاء
- ارتفاع مستوى المياه الجوفية

أما في مناطق الدراسة الثلاث الأخري، فقد تأكد من العمل الميداني والتشاور مع االأطراف المعنية والفئات المستهدفة بها أن المجتمعات الموجودة بتلك المناطق لا ترتبط بأعمال الحماية ولا تهتم بها.

على الرغم من الآثار السلبية المحدودة المتوقعة لأعمال الحماية المقترحة والمزمع تنفيذها ضمن المشروع في مناطق الدراسة الخمس المختارة على امتداد المنطقة الساحلية لدلتا النيل، هناك حاجة إلى تطوير آلية للشكاوى المتعلقة بأعمال الحماية المقترحة وما قد ينجم عنها من مشاكل محتملة. لهذا الغرض، تم تطوير آلية للشكاوى تتكون من أربع خطوات رئيسية: استلام الشكاوى وتسجيلها، وفحص مدى علاقتها بأعمال الحمية وأنشطة المشروع، وتحديد الحل المناسب والمتابعة والتقييم.

ومن الجدير بالذكر أن تفعيل الآلية المقترحة للتعامل مع الشكاوي يستلزم توفير إطار مؤسسي لضمان مستوى معين من استدامة هذه الآلية واستقلاليتها. لهذا الغرض، فقد تم اقتراح تشكيل خمس لجان لإدارة الشكاوى تختص كل واحدة منها بمنطقة من مناطق الدراسة الخمس وتضم ممثلين عن الأطراف المعنية والفئات المستهدفة بكل منطقة. بحيث تجتمع هذه اللجان بشكل دوري ومنتظم لدراسة الشكاوي التي قد يتم تقديمها من قبل افراد المجتمع المحلي بكل منطقة.

ونظراً لأن المشروع يهدف بشكل عام إلى تقليل تعرض مناطق الدراسة الخمس المختارة لمخاطر الفيضانات الساحلية وارتفاع مستوى سطح البحر، وفي هذا الإطار فقد تم صياغة أربعة مقترحات لتنمية المجتمع المحلي بمناطق الدراسة الخمس المختارة، حيث تمت صياغة تلك المقترحات وفق آلية اعتمدت في البداية على الدراسة الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق وأهم ما توصلت إليه من نتائج فيما يتعلق بتوصيف تلك المناطق، تلى ذلك تحديد المشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية بمناطق الدراسة الخمس من خلال التشاور مع الأطراف المجتمعية والفئات المستهدفة بكل منطقة من المناطق وذلك أثناء جلسات استماع وتشاور مع تلك الأطراف تمت خلال الفترة من 5 يناير وحتي 11 فبراير 2020. بعد ذلك تم وضع المقترحات والتي ركزت المقترحات المقدمة على الفئات المهمشة بما في ذلك النساء وذلك بهدف تحسين قدرة المجتمعات المحلية بمناطق الدراسة على التغلب على آثار تلك المخاطر. يهدف اثنان من المقترحات الأربعة إلى تمكين المرأة في المجتمع وتعزيز مواردها المالية المستقلة وكذلك دعمها لضمان سبل العيش لأسرتها. يتضمن ذلك زيادة فرص وصول المنتجات - التي تقوم النساء بتصنيعها والمتمثلة في الحصير - إلى الأسواق من خلال تطوير آلية لتسويق تلك المنتجات، وإنشاء مركز لتنمية قدرات النساء وتدريبهم في مجالات خياطة الملابس وتربية الحيوانات وغيرها من الأنشطة التي تعتمد على استغلال موارد البيئة المحلية.

في حين يدعم المقترح الثالث جهود تنمية المجتمعات المحلية بمناطق الدراسة واستدامتها من خلال إنشاء وحدة لتنقية مياه الشرب تعمل بالطاقة الشمسية، وهو ما من شأنه أن يعود بالعديد من الفوائد - المباشرة وغير المباشرة - على مستوى المجتمع والأسرة تتمثل في تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.

أما المقترح الرابع فيتعلق بمناطق الدراسة التي تشهد إما وجود مدن جديدة أو جاري حالياً إنشاء مدن جديدة، حيث أن الاعتقاد السائد لدي الأطراف المعنية بتلك المناطق هو أن أعمال الحماية هذه سيكون لها تأثير سلبي على الأصول العقارية الموجودة بالمنطقة، وهو اعتقاد تم التعبير عنه بقوة من قبل الأطراف المعنية اثناء جلسات التشاور. لذلك، يهتم أحد المقترحات المقدمة باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير تتمثل في مجموعة من الأنشطة لضمان دمج أعمال الحماية المقترحة مع المظهر الطبيعي والجمالي لسطح الأرض وبالتالي زيادة قبول هذه المجتمعات لأعمال الحماية المقترحة، وهو الأمر الذي يتطلب ذلك - كما أشرنا سابقاً - إلى ضرورة التنسيق مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وفي إطار بناء قدرات الكوادر الفنية بهيئة حماية الشواطئ في مجال تقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، تم تطوير برنامج لبناء القدرات في هذا المجال من خلال منهجية اعتمدت على ثلاث مراحل أساسية تمثلت في وضع تصور مبدئي للاحتياجات التدريبية لتلك الموادر، ثم القيام باستطلاع رأي الإدارات المختلفة بالهيئة، وأخيراً - وبناءًا على نتائج استطلاع الرأي – تم تحديد قائمة بأولويات أنشطة بناء القدرات التي تستهدف الكوادر الفنية لهيئة حماية الشواطئ، وهو ما تبلور في شكل مقترح لخطة تدريبية تم صياغتها بالتشاور مع إدارة المشروع.